



بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

النشرة الشهرية للظرفية الاقتصادية
والنقدية والمالية

◆ النظرة العامة ◆

غشت 2011





النشرة الشهرية للظرفية الاقتصادية
والنقدية والمالية

◆ النظرة العامة ◆

غشت



نظرة عامة

يشير تحليل التطورات الأخيرة إلى ارتفاع مهم للمخاطر المحيطة بآفاق النمو على الصعيد الدولي، المرتبطة أساسا بضعف النشاط وبالمستوى المرتفع للبطالة في العديد من الدول المتقدمة، وكذا بتزايد الاضطرابات في الأسواق المالية الدولية. وبالفعل، فقد تباطأ النمو بشكل حاد خلال الفصل الثاني من سنة 2011 في منطقة الأورو ليبلغ 1,7%، على أساس سنوي، مقابل 2,5% في الفصل السابق. كما وصل في الولايات المتحدة إلى 1,6% في الفصل الثالث، بعد أن بلغ 2,2% في الفصل الثالث. وفي البلدان الصاعدة والنامية، وخاصة في الصين، حافظ النمو على وتيرة قوية بلغت 9,5% في الفصل الثاني. وعلى عكس ذلك، شهد النشاط الاقتصادي في اليابان انخفاضا بنسبة 0,3%، بعد أن تراجع بنسبة 0,9% في الفصل السابق. وتكشف المؤشرات عالية التردد لشهر يوليو 2011 عن تطورات متباينة. وبالفعل، سجل مؤشر مدراء المشتريات في القطاع الصناعي للولايات المتحدة انخفاضا سنويا بنسبة 8,3%، ليصل إلى 50,9، في حين عرف مؤشر الثقة لدى المستهلك الخاص بمجلس المؤتمر (Conference Board) ارتفاعا بواقع 16,7%، على أساس سنوي. وفي منطقة الأورو تراجع مؤشر مديري المشتريات (PMI) بنسبة 11% على أساس سنوي وتراجع مؤشر مديري المشتريات المركب بنسبة 10%. وعلى مستوى سوق الشغل، ظل الوضع متمسما باستمرار تسجيل مستويات بطالة مرتفعة في البلدان المتقدمة. وفي الواقع، بلغ معدل البطالة نسبة 9,2% خلال شهر يونيو في الولايات المتحدة و9,9% خلال شهر ماي في منطقة الأورو. ووصل هذا المعدل في البلدان الشريكة الرئيسية للمغرب إلى 9,5% و6% على التوالي في فرنسا وألمانيا، في حين ارتفع إلى 8,1% في إيطاليا و21% في إسبانيا.

وفيما يتعلق بالأوضاع المالية، تفاقمت إشارات عدم الاستقرار الملاحظة في الأسواق المالية المرتبطة بأزمة الديون السيادية في العديد من بلدان منطقة الأورو، بسبب تزايد المخاطر حول الديون السيادية الأمريكية، خصوصا بعد المفاوضات الصعبة حول سقف الدين والقرار الأخير لوكالة ستاندار آند بور القاضي بتخفيض التصنيف الأمريكي. وبالفعل، عرفت مردودية السندات توترا حادا، حيث اتجه السعر في السوق النقدية، خاصة في منطقة الأورو، مرة أخرى نحو الارتفاع. وعرفت القروض البنكية، من جهتها، ركودا خلال شهر يونيو 2011 في منطقة الأورو بينما انخفض بنسبة 0,3% في الولايات المتحدة. وعلى أساس سنوي لم تتجاوز وتيرة نموها 2,5% في منطقة الأورو و0% في الولايات المتحدة. أما بالنسبة لسوق البورصة، فقد عرفت المؤشرات الرئيسية للاقتصادات المتقدمة انخفاضا معتدلة مع نهاية شهر يوليو، قبل أن تعرف تراجعا في نهاية الأسبوع الأول من شهر غشت، الذي هم كذلك العديد من الأسواق الصاعدة والنامية. وبخصوص سوق الصرف، تراجع الأورو خلال شهر يوليو من سنة 2011 بنسبة 0,8% أمام الدولار، وبنسبة 0,4% أمام الجنيه الإسترليني وبنسبة 2,2% أمام الين الياباني.

وبالنسبة لأسواق المواد الأولية، لوحظت انخفاضا شهرية في عدد من القطاعات، إلا أن الأسعار تظل مرتفعة على أساس سنوي. وانخفض مؤشر داو جونز (دج- يو بي إس) للمواد الأولية خلال 2,5% من شهر لآخر، بسبب تراجع أسعار المواد الفلاحية. وفيما يخص سعر البرنت فقد سجل ارتفاعا سنويا بنسبة 2,7% خلال شهر يوليو، بينما وصل سعر الفوسفات الخام خلال شهر يونيو إلى 182,5 دولار للطن للشهر الثالث على التوالي.

وفي ظل هذه الظروف، عرف التضخم الذي يبقى نسبيا مرتفعا في عدة بلدان، تطورات متناقضة، فقد بقي مستقرا في نسبة 3,6% في الولايات المتحدة وفي 2,7% في منطقة الأورو، في حين شهد ارتفاعا في البلدان الصاعدة الرئيسية، ليبلغ 6,4% في الصين و6,8% في البرازيل. وبلغ التضخم في البلدان الشريكة للمغرب 6,3% في فرنسا واستقر في إيطاليا

وألمانيا في 3% و2,4% على التوالي. وبالمقابل تراجع من 3,4% إلى 3% في إسبانيا ومن 4,5% إلى 4,2% في المملكة المتحدة.

وفي ظل الظرفية الدولية الحالية التي تتسم بشكوك قوية، تكشف معطيات ميزان الأداءات الوطني لشهر يوليو عن تفاقم العجز التجاري بنسبة 21% من سنة لأخرى، مما يعكس زيادة الواردات بوتيرة أقوى من مثيلتها في الصادرات. وبالفعل، فقد سجلت الواردات خلال شهر يوليو ارتفاعا بنسبة 20% ارتباطا مع ارتفاع شراء المنتجات الطاقية بنسبة 39,1% وارتفاع الواردات باستثناء الطاقة بنسبة 14,7%. وفيما يخص الصادرات، فقد ارتفعت بنسبة 19%، عقب تزايد مبيعات الفوسفات ومشتقاته بنسبة 36,7% وباقي الصادرات بنسبة 13,7%. أما فيما يتعلق بمدخيل الأسفار وتحويلات المغاربة القاطنين في الخارج، فقد ارتفعت بنسبة 8,5% و 8,2% على التوالي خلال شهر يوليو 2011. وبالمقابل، وصلت مداخيل ونفقات الاستثمارات والقروض الأجنبية الخاصة إلى 12,7 و 3,8 مليار درهم على التوالي، أي بمدخول صاف يصل إلى 8,9 مليار درهم مقابل سحوبات صافية يبلغ 5,1 مليار درهم خلال سنة 2010.

وعلى مستوى الإنتاج، تشير المؤشرات المتوفرة إلى الحالة الجيدة للنشاط الفلاحي، بنمو يبلغ 4,7% وانتعاش النشاط الفلاحي الذي سجل نمو بنسبة 3,7% خلال الفصل الأول من سنة 2011. ومن المرتقب أن يبلغ إنتاج الحبوب، حسب التقديرات الأخيرة لوزارة الفلاحة، 87,6 مليون قنطار بزيادة 18% مقارنة مع الموسم الفلاحي السابق. وبالموازاة مع ذلك، تميز موسم التسويق بارتفاع الكميات المحصل عليها بنسبة 3% مع نهاية شهر يونيو من سنة 2011 وبانخفاض واردات الحبوب بنسبة 47%. وشهد حجم عمليات إفراغ الصيد البحري الساحلي والتقليدي انخفاضا بنسبة 31%، ارتباطا بتراجع صيد السمك الأبيض وسمك أعماق البحار.

وفيما يخص الأنشطة غير الفلاحية، تؤكد نتائج استقصاء الظرفية الذي أنجزه بنك المغرب في القطاع الصناعي تحسن النشاط خلال شهر يونيو، بعد شهرين متتاليين من الانخفاض. وهكذا ارتفعت نسبة استخدام الطاقات الإنتاجية إلى 72%، بارتفاع بواقع نقطتين مئويتين من شهر لآخر، ويتوقع أرباب المقاولات أن يكون تطور نشاط الصناعة التحويلية للأشهر الثلاثة القادمة ملائما. وبخصوص قطاع البناء والأشغال العمومية، شهد استهلاك الاسمنت نمو بنسبة 7,3% مع نهاية شهر يوليو أما على صعيد قطاع المعادن، فقد ارتفعت صادرات الفوسفات بنسبة 44%، لتبلغ 22,8 مليار درهم، ارتباطا بتصاعد الأسعار الدولية.

وفيما يتعلق بقطاع الطاقة، فقد تميز مع نهاية الفصل الأول بنمو إنتاج التكرير بنسبة 5,9% والطلب على الكهرباء بنسبة 7,8%. ومن جهة أخرى، تباطأ الإنتاج المحلي للكهرباء، مما يعكس ارتفاع الواردات بنسبة 41%.

وبالنسبة للقطاع التاشي، أظهرت مؤشرات النشاط السياحي تطورات متباينة مع نهاية الفصل الأول من سنة 2011. وتحسن عدد السياح بنسبة 6,3% في حين انخفض عدد ليالي المبيت بنسبة 2% وتراجع معدل الملاء من 43% إلى 41%. وفي ظل هذه الظروف، ارتفعت مداخيل الأسفار بنسبة 9,1% مقابل 10% خلال السنة السابقة.

موازاة مع ذلك، تميز وضع سوق الشغل، خلال الفصل الثاني من سنة 2011، بارتفاع معدل البطالة بنسبة 0,5 نقطة مئوية ليصل إلى 8,7%. وعرف قطاع الخدمات إحداث عدد صافي للمناصب قدره 125.000 منصب شغل، بينما عرف قطاع الفلاحة والصناعة بما في ذلك الصناعة التقليدية وقطاع البناء والأشغال العمومية خسارة صافية في عدد المناصب بما مجموعه 214.000 منصب.

وفيما يتعلق بالمالية العامة، فقد أظهر تنفيذ قانون المالية مع نهاية الأشهر الخمسة الأولى من السنة عجزا في الميزانية بلغ 17,8 مليار درهم باستثناء مداخيل الخوصصة، أي بانخفاض بلغ 115 مليون درهم مقارنة مع شهر ماي من سنة 2010. وتعكس هذه النتيجة ارتفاع الموارد العادية باستثناء الخوصصة بنسبة 6,5% مقابل تراجع بنسبة 1,7% مع نهاية شهر ماي من سنة 2010، وانخفاض نفقات التسيير بنسبة 6,1%. وبخصوص تحملات المقاصة فقد بلغت 20,7 مليار مقابل 11,2 مليار خلال نفس الفترة من سنة 2010.

وعلى صعيد الأسواق النقدية، كان للعوامل المستقلة تأثير تضييقي على سيولة البنوك بلغ 7 مليار درهم، بين شهر يونيو وشهر يوليو، نظرا للتأثير المشترك لتوسيع تداول الأوراق النقدية، وتراجع الموجودات الأجنبية الصافية وتحسن الوضعية الصافية للخرينة لدى بنك المغرب. وبالنظر للمبلغ الأدنى لاحتياطي النقدي، الذي بلغ 21,3 مليار درهم، وبلغت احتياجات البنوك للسيولة 28,3 مليار درهم مقابل 22,2 مليار خلال الشهر السابق. علاوة على ذلك، عمد بنك المغرب إلى رفع حجم عمليات الإمداد من خلال تسبيقات لمدة 7 أيام على طلبات العروض، مما أدى إلى رفعه إلى 30 مليار بدلا من 24 مليار خلال شهر يونيو. وفي ظل هذه الظروف وصل سعر الفائدة ما بين البنوك إلى 3,31 في المتوسط خلال شهر يوليو، بارتفاع بواقع نقطتين أساس مقارنة مع الشهر السابق. وظلت أسعار الفائدة المتعلقة بسندات الخزينة لمدة 13 أسبوع و5 سنوات و 15 سنة، والتي يتم إصدارها في السوق الأولية، مستقرة، لتصل إلى 3,30% و 3,85% و 4,34% على التوالي، في حين انخفضت أسعار الفائدة المتعلقة بسندات الخزينة لمدة سنتين بواقع نقطتين أساس، ليتراجع إلى 3,61%. وفيما يخص أسعار الفائدة الدائنة، ارتفع المتوسط المرجح لسعر فائدة الودائع لمدة 6 و 12 شهرا بواقع 19 نقطة أساس، ليبلغ 3,68%. وعلى صعيد الوضعية النقدية، تشير المعطيات المحصورة عند نهاية شهر يونيو 2011، وإن بتسارع طفيف، إلى أن وتيرات النمو مجمعات النقد والائتمان تظل عموما معتدلة. وبلغ النمو السنوي لمجمع م3 4,5% خلال شهر يونيو، بعد أن سجل 4% خلال شهر ماي، ويشمل نمو النقود الكتابية بنسبة 4,1% بدلا من 2,4% خلال الشهر السابق وركود وتيرة نمو تداول الأوراق النقدية بنسبة 9,2%. وفيما يخص التوظيفات تحت الطلب، ارتفعت الودائع لأجل وشهادات الإيداع إلى معدلات أعلى قليلا من مثيلاتها لشهر ماي، إلا أن مساهمتها في نمو المجمع م3 تظل ضعيفة. وبالمقابل، انخفضت سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بنسبة 14% على أساس سنوي، لتساهم سلبا في نمو المجمع م3. وعلى مستوى مصادر الإنشاء النقدي، تزايدت القروض البنكية بنسبة 6,4% خلال شهر يونيو، بدلا من 5,9% خلال شهر ماي، بالنظر أساسا لتسارع وتيرة نمو تسهيلات الخزينة، من 9,4% إلى 11,4%، لفائدة بعض الشركات العاملة في قطاع الصناعة والنقل والاتصالات، وبدرجة أقل، تزايد طفيف لنمو القروض العقارية، لينتقل من 8,7% إلى 9%. وفيما يخص باقي مصادر الإنشاء النقدي، انخفضت مرة أخرى الموجودات الأجنبية الصافية مابين شهر ماي وشهر يونيو، ارتباطا أساسا بتفاقم العجز التجاري، لتبلغ مستوى أعلى من 0,7% فقط مقارنة مع مستواه الملاحظ خلال شهر يونيو 2010. وبالمقابل تزايدت الديون الصافية على الإدارة المركزية بنسبة 7%، وهي وتيرة قريبة من تلك المسجلة خلال الشهر السابق. وفيما يخص مجمعات التوظيفات السائلة، واصلت نسبة تغيرها السنوي تباطؤها، وبشكل أكثر وضوحا بالنسبة لسندات الخزينة القابلة للتداول المضمنة في مجمع التوظيف السائل 1 وسندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض المحصورة في مجمع التوظيف السائل 2.

أما بالنسبة لسوق البورصة، فقد واصل مؤشر مازي اتجاهه نحو الانخفاض، مسجلا تراجعا بنسبة 2,7% مقارنة بالشهر السابق، مما أدى إلى تراجع أدائه إلى 11,5%. أما بالنسبة لسوق تدير الأصول، فقد انخفض الأصل الصافي لمجمعات التوظيفات السائلة، والذي يتكون بنسبة 61% من صناديق السندات، بواقع 3,4% ليبلغ 220,6 مليار درهم. وعلى مستوى التضخم، فقد ظل في مستويات معتدلة، على الرغم من تزايد الضغوط على المستوى الدولي. وبالفعل، شهد

مؤشر أسعار الاستهلاك انخفاضا شهريا بنسبة 0,4% خلال شهر يونيو، ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار بعض المواد الغذائية الطرية، وبالأساس الخضرا والفواكه. وبلغ التضخم، على أساس سنوي، 0,7% خلال شهر يونيو بعد أن وصل 0% خلال شهر ماي، في حين انتقل التضخم الأساسي من 1,9% على أساس سنوي خلال شهر يونيو بعد أن بلغ 1,8% خلال شهر ماي.

وفي هذا السياق الذي يتسم بتقلبات كبيرة في الأسعار العالمية للمواد الأولية، ظل مؤشر أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية مرتفعا بنسبة 14,5% على أساس سنوي، على الرغم من الانخفاض الشهري بنسبة 0,8% خلال شهر يونيو. ومن جانب آخر، أشارت معطيات مؤشر أسعار الاستيراد المتعلقة بشهر يونيو إلى انخفاض شهري بنسبة 2,2%، بعد أن سجل انخفاضا بنسبة 0,6% في الشهر السابق، مما يعكس تراجع مستوى قطاع التغذية والمعادن وقطاع المواد نصف المصنعة. وعرف مؤشر أسعار المواد الأولية باستثناء الطاقة ارتفاعا بنسبة 14,7% خلال شهر يونيو مقابل 19,2% خلال شهر ماي من سنة لأخرى.

Dépôt légal : 2008 PE0039

BANK AL-MAGHRIB

Direction des Etudes et des Relations Internationales

Adresse postale : 277, Avenue Mohammed V - B.P. 445 - Rabat

Téléphone: (212) 537-57-41-04 / 05

Fax : (212) 537-57-41-11

Email : deri@bkam.ma

Web : <http://www.bkam.ma>

بنك المغرب
بنك المغرب

